رابطة الهيئات العموميّة المستقلّة

بيان للرّأي العام

تونس، في 08 ديسمبر 2020

إثر تواتر الأحداث المنذرة بانخرام الأوضاع السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، في ظلّ التنمّر الذي طال مختلف مؤسّسات الدّولة ورموزها. وآخر تلك الأحداث ما حصل بالأمس أمام مقرّ الهيئة العليا المستقلة للاتصال السّمعي والبصري وفي رحاب مجلس نوّاب الشعب، وما تلا ذلك من ارتدادات..

واعتبارا لما تمليه دقة الظروف الرّاهنة على الجميع من ضرورة التحلّي بروح المسؤوليّة وإعلاء مصلحة الوطن ودعم الوحدة الوطنيّة، في إطار احترام مقتضيات الدّستور والقانون..

يهمّ رابطة الهيئات العموميّة المستقلة التأكيد على:

1- إدانة العنف اللّفظي والرّمزي والبدني الذي ما فتأت دائرته تتّسع وتتخطى الحدود الأخلاقيّة وتنال من الكرامة المتأصّلة في نساء تونس ورجالها بمن فيهم نوّاب الشعب.
2- التضامن مع الهيئة العليا المستقلة للاتصال السّمعي والبصري في تشبّثها بتطبيق القانون في كنف الحياد رغم الضغوطات التي مورست عليها ووصلت حدّ تلقي رئيسها وأعضائها تهديدات جدّية.
3- ضرورة تحصين المسار الدّيمقراطي وحماية الهيئات العموميّة المستقلّة من كل محاولات اختراقها والنيل منها.
4- أهمّية الحفاظ على الوحدة الوطنيّة والتصدّي لكلّ ما من شأنه تعطيل مسار التجربة الدّيمقراطيّة النّاشئة في تونس.
5- الحرص على إنفاذ القانون وبسط الأمن وإشاعة صورة مشرقة لتونس في محيطها الإقليمي والدّولي، مع إطلالة الذكرى العاشرة لثورة 17 ديسمبر – 14 جانفي المباركة.
6- محاسبة كل المتجاوزين في حق المجموعة الوطنيّة والدّولة التونسيّة في كنف العدالة والإنصاف.

وإذ تهيب رابطة الهيئات العموميّة المستقلّة بكلّ القوى الوطنيّة الحيّة أن تتحمّل مسؤوليّتها التاريخيّة في إنجاح مسار الانتقال الدّيمقراطي، فإنّها تؤكّد تمسّكها بدولة القانون والمؤسّسات وحرصها على المساهمة الفاعلة في بناء مجتمع القانون والمواطنة.

عن رابطة الهيئات العموميّة المستقلّة

رئيسة ورؤساء الهيئات